الصباح الاقتصادية 12

العدد 3432 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 28 ذو القعدة 1440 - الموافق 31 يوليو 2019
Wednesday 31 July 2019 - No.3432 - 12 th Year

### خلال السنة المالية المنتهية

# «المركزي»: إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية يرتفع 5.6 في المئة

■ عرض النقد بالمفهوم الواسع «ن2» ارتفع 5.0 في المئة

■ ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2.4 % في نهاية السنة المالية 18/2019

محمد الهاشل

انفوجرافيك توضيحي

■ قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ترتفع 1.2 % خلال 2018 مقارنةً بانكماش 3.5 % خلال العام السابق

■ معدل التضخم في الكويت يسجل المستهلك تباطؤًا خلال 2018 ليبلغ 0.6 %

■ الحساب الجاري يسجل فائضًا بـ 6158.3 مليون دينار

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في تصريح صحفي له بأن البنك قد أصدر تقريريه السنوي السابع والأربعين للسنة المالية 18/2019، والاقتصادي السابع والأربعين لعام 2018، بالإضافة إلى "إضاءات على التقرير الاقتصادي". ويحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019. كما يتضمن التقرير موجزًا لأبرز المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة. ويحتوي التقرير أيضا على أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي، وأبرز العمليات المصرفية التي أنجزها، والأعمال التي قام بها لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها، في حين تضمن التقرير الاقتصادي أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال عام 2018 ضمن ستة أجزاء، بحيث يتناول كل منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر الوافي من الشمول.

وأوضح المحافظ أبرز مضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي، حيث استهل التقرير بالإشارة إلى أنه في ضوء المتابعة المستمرة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، ورصد التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم خلال السنة المالية 2019/18 عند ذات المستوى البالغ 3.0% منذ 22 مارس 2018. وقد جاءت تلك الخطوة استمرارًا لجهود بنك الكويت المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، حيث تشكّل هذه المدخرات أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة دعم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وفي مجال تطورات سعر الصرف، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع الكويت. وقد انضح ذلك في التطورات التي شهدها سوق الصرف الأجنبي، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2019/18 نحو 302.743 فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 302.052 فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا طفيفًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 0.692 فلسًا ونسبته 0.2%.

وفيما يتصل بالتطورات النقدية والمصرفية، فقد ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بنسبة 5.0% في نهاية السنة المالية 2019/18 مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة. وشهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2019/18 نسبته 5.2%. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2.4% في نهاية السنة المالية 2019/18. إضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة بنحو 5.6%.

وفي مجال التطورات الرقابية، تابع بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/9/23 تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية. كما أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/11/10 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث أدخلت بموجبها مجموعة من التعديلات الجوهرية تمثلت أساسًا في زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض الاسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية 2019/18، توالت جهود بنك الكويت المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني والتي تمثلت في ابتعاث بعض موظفيه لمتابعة دراساتهم العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على المتميزين من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه.

من جهة أخرى، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال، وشمل ذلك العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية، ومشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS)، ومشروع نظام تحليل البيانات والتقارير، وترقية نظام سويفت.

وفي إطار حرصه على توثيق روابطه مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أصدر البنك المركزي خلال السنة المالية 2019/18 سلسة من الدوريات المختلفة متضمنة أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية. كما حرص البنك المركزي على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزامًا بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها.

وفيما يتعلق بالتقرير الاقتصادي لعام 2018، بيّن المحافظ أن التقرير تناول في جزئه الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2018، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بمعدل 1.1% خلال عام 2018 مقارنة بنحو 1.8% خلال العام السابق. إلى جانب ذلك، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بمعدل 1.3% مقارنة بانكماش بنحو 7.2% خلال العام السابق. وفي محصلة تلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 1.2% خلال عام 2018 مقارنة بانكماش بنحو 3.5% خلال العام السابق. من جانب آخر، وللعام الثاني على التوالي، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تباطؤًا خلال عام 2018 ليبلغ نحو 0.6% مقابل نحو 1.5% خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت قد بلغ نحو 2.7% في نهاية عام 2018 مقارنة بنمو معدله 2.0% لعام 2017. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة ارتفاعًا بنحو 4.4% في عام 2018 مقارنة بتراجع طفيف معدله نحو 0.02% لعام 2017.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي قد استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018. ومن جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 4.0%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 4.1% في نهاية عام 2018 مقارنة بنهاية العام السابق. كما شهدت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية ارتفاعًا بنحو 4.2% في نهاية عام 2018. وفي ظل التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية 2018، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2018 ليصل إلى 3.0%.

وأوضح المحافظ بأن الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي قد تضمن التطورات في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، بما يساهم في تحديد بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا معدله نحو 4.9% في نهاية عام 2018 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 1.2%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 11.1% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2018/17 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2018، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعًا نسبته 58.6%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 6158.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل فائض تقدّر قيمته بنحو 2913.4 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2018 فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو 1139.8 مليون دينار.

وأخيرًا، أشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات أداء بورصة الكويت خلال عام 2018، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) تراجعًا ملموسًا في نهاية عام 2018 بنسبة 27.67% و57.47% على الترتيب مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق.

# «التجارة» تصدر 2977 ترخيصا للشركات في يونيو الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي الشركات التي تم تأسيسها والتراخيص الصادرة في يونيو الماضي بلغ 2977 موزعة على إدارة التراخيص التجارية التي أصدرت 161 ترخيصا وإدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال) 2452 وإدارة شركات الأشخاص 364.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس الثلاثاء ان إدارة التراخيص التجارية اعتمدت 211 ترخيصا فرديا تجاريا و68 ترخيصا فرديا حرفيا مشيرة إلى ان إدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال) اعتمدت 1840 طلب تأسيس شركة أشخاص (مزاولة + حرة) و1215 ترخيص مزاولة بعد التأسيس و29 ترخيصا حرامتناهي الصغر و462 فرع شركة أشخاص.

وأوضحت ان إدارة شركات الأشخاص اعتمدت 227 طلب تأسيس شركة أشخاص (متنقلة) و114 ترخيص مركبة متنقلة و185 فرعا لشركة أشخاص ليبلغ مجموع التراخيص المعتمدة 4401. وذكرت انها أصدرت 1253 ترخيص استيراد منها 229 ترخيص استيراد جديدا و تجديد 961 ترخيصا لافتة إلى ان «الوكالات التجارية» فيها أوقف 62 وكالة فيما تلقى 151 طلب تسجيل وكالة تجارية و107 طلبات تجديد وكالة تجارية و4 طلبات تعديل و16 طلب إلغاء وكالة.

وأشارت التجارة إلى أنها تلقت 70 شكوى على شركات التأمين فيما تم التفتيش على شركة تأمين منها.

# Ooredoo تعقد شراكة مع نادي الواحة لكسب الأميال

عقدت Ooredoo الكويت شراكة جديدة مع نادي الواحة من الخطوط الجوية الكويتية، حيث يستطيع عملاءOoredoo الكويت الآن استبدال نقاط نجوم مقابل أميال نادي الواحة التي يستطيعون إستخدامها في رحلاتهم على الخطوط الجوية الكويتية. كل ما عليهم سوى الإنتقال إلى قسم نجوم في تطبيق MyOoredoo وإختيار حول نقاطك، ثم إختيار الخطوط الجوية الكويتية وسيتم تجميع الأميال في نهاية الشهر في حساب عضوية نادي الواحة. صرح مشعل المطيري، مدير نادي الواحة "أن الخطوط الجوية الكويتية تهدف إلى أن تكون هي الخيار الأول لخدمات النقل الجوي والاستثمار. حيث تسعى لتقديم خدمات محورها العميل تحاكي حاجاته ورغباته عن طريق توفير خدمات مميزة للعملاء في كافة درجات السفر. كما تكافئ الخطوط الجوية الكويتية مسافريها من خلال برنامج مع برنامج نادي الواحة، حيث يكسب الأعضاء أميالا عن طريق السفر على متن رحلاتهم وكذلك من خلال شركاء نادي الواحة المختلفين." البرنامج يتسق مع سياسة الشركة المبنية على الاهتمام والتواصل والتحدي وتطمح Ooredoo من خلال هذا البرنامج لأن تقدم لعملائها تجربة مميزة مكملة لأسلوب حياتهم واحتياجاتهم. فقد حرصت Ooredoo على التعاون مع أفضل العلامات التجارية ومزودي الخدمات وذلك لتتماشى الخدمات مع تطلعات العملاء من كافة الشرائح.

# مؤشرات البورصة «تتراجع» ... و«العام» ينخفض 30.05 نقطة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 30,05 نقطة ليبلغ مستوى 6113,05 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,49 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 246,9 مليون سهم تمت من خلال 8920 صفقة نقدية بقيمة 38,5 مليون دينار كويتي (نحو 130,9 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 25,7 نقطة ليصل إلى مستوى 4890,31 نقطة بنسبة 0,52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 163,9 مليون سهم تمت عبر 4094 صفقة نقدية بقيمة 9,9 مليون دينار (نحو 33,66 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 32,3 نقطة ليصل إلى مستوى 6734,5 نقطة بنسبة 0,48 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 83 مليون سهم تمت عبر 4826 صفقة بقيمة 28,5 مليون دينار (نحو 96,6 مليون دولار).

وكانت شركات (منازل) و(وطنية د ق) و(ايفا فنادق) و(الخليجي) و(تجارة) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أرزان) و(صناعات) و(جي اف التش) و(السلام) و(بنك وربة) الأكثر تداولا بينما كانت شركات (سنرجي) و(مراكز) و(يوباك) و(تنظيف) و(أرجان) الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون الفصاحا من شركة (أجيليتي) للمخازن لعمومية في شأن الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز عن 10 في المئة لمدة 6 أشهر من تاريخه فضلا عن اعلان (بورصة الكويت) عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة وزارة العدل. وشهدت الجلسة الفصاحا عن معلومات جوهرية من شركة (الاستثمارات الوطنية) عن تخفيض رأس المال شركة (السكب الكويتية) بنسبة 53 في المئة وتوزيعات نقدية على المساهمين بنحو 19 مليون دينار (نحو 64,6 مليون دولار).

كما شهدت الجلسة الفصاحا عن معلومات جوهرية من شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (ايفا) وتعامل شخص مطلع على أسهم بيت التمويل الكويتي (بيتك).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة أيضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.

جلسة حمراء للبورصة